

مفاهيم القرآن

(393) وأمّا إذا اختارت الأُمّة رئيساً نافذاً كامل الصلاحيات فله أن يتدخل في الأمر ويأخذ بما هو مطابق للإسلام، وإذا كان كلاهما مطابقين مع الموازين الإسلامية فللرئيس أن يختار ما هو أصحّ لحال الأُمّة، وأنفع لها سواء أيدته الأَكثَرِيّة أو الأقلِيّة. ولعلّه إلى ذلك يشير قوله سبحانه: (فَإِذَا عَزَمْتَ) المشير إلى أنّ صاحب القرار الأخير هو الرئيس فهو الذي يعزم ويقصد في مجال الأخذ بالآراء المتضاربة كما في قوله سبحانه: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) (آل عمران: 159). فإنّ الآية تتضمّن أمرين: الأوّل: إيصال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بالمشاورة مع المسلمين، والاستماع إلى آرائهم فإنّ المشاورة واحتكاك الرأي بالرأي الآخر يفيد تلاقي الأفكار، والوصول إلى النتيجة الناضجة، والرأي الصواب، كما يفيد احتكاك الأسلاك الكهربائية انبثاق النور والحرارة ولذلك يجب على الحاكم الإسلاميّ - على الإطلاق - المشاورة، وتجذّب الاستبداد والتفرّد بالرأي وإلى هذه الوظيفة الحساسة يشير قوله سبحانه: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ). الثاني: إنّ على الحاكم الإسلاميّ الأعلى بعد المشاورة والاستماع إلى الآراء المختلفة وقلب وجوه الرأي، أن يقيّمها بتعمّق ثم يختار ما هو الأصحّ بحال الأُمّة وإلى ذلك يشير قوله سبحانه: (فَإِذَا عَزَمْتَ) (أي بعد التشاور والعزم على الرأي الأصح) فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ (ونفّذه، وأوكل الأمر إليه سبحانه ليمدّك ويعينك في المشاكل. فالخطاب في (عزمت) يدلّ على أنّ صاحب القرار ومن بيده الأمر هو نفس (النبيّ) بعد المشاورة. وبتعبير آخر: إنّ هذا يكشف عن أنّ وظيفة الأُمّة اتّجاه النبيّ الأكرم هو مجرّد الإدلاء بالرأي وإبداء النظر، وأمّا القرار النهائيّ فله صلّى الله عليه وآله وسلّم ومن شأنه وحده، ويؤيّد ذلك ما روي عن الإمام عليّ - عليه السلام - حيث قال لابن عباس في إحدى الوقائع وقد أشار ابن